الأمم المتحدة S/PV.7807

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٠٧**

الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد كيسليتسا
	الصين	السيد وو هاي تاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد والبريدج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2016/9919).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2016/920)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2016/9919).

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2016/920).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جيبوتي وإريتريا والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/946، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2016/919 و S/2016/920 اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، أنغولا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية ومصر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٠ أصوات مؤيدة مقابل لا شيء، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦). إن نظام الجزاءات هذا يواصل أداء دور حيوي في تعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وهو، في الصومال، يمنع تدفق الأسلحة غير المشروعة ويقطع تمويل حركة الشباب. إنه يحفظ الموارد الطبيعية لصالح جميع الصوماليين ومن أجل تمكينهم الاقتصادي، ويُسهم في توفير إدارة أفضل للأسلحة والذخيرة لقوات الأمن الصومالية.

لكنَّ تجديد القرار اليوم هو مجرَّد جزء واحد من دعمنا للصومال. فتنفيذ عملية انتخابية حسنة التوقيت وذات مصداقية في هذا الشهر أمر بالغ الأهمية لمستقبل الصومال، ونتطلع إلى الدعم المتواصل للحكومة الاتحادية المقبلة للصومال في الأشهر

القادمة. وستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة الجديدة في إبرام اتفاق سياسي بشأن إصلاح قطاع الأمن على نحو مستدام وميسور التكلفة وقابل للمساءلة ويحظى بقبول السلطات الاتحادية والإقليمية في الصومال.

وبالانتقال إلى إريتريا، كان يمكن أن يبدو القرار مختلفاً جداً لو أنَّ حكومة إريتريا أرادت له ذلك، لكنَّ استمرار عدم تعاون إريتريا مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا والمجلس لم يدع لنا أي خيار. ولم نستطع الموافقة على القيام بزيارة لأنه لم تكن هناك دعوة. كما لم نستطع الترحيب بالتقدم، لأنه لم يتغير أيُّ شيء. لذا، نحثُّ إريتريا على اتخاذ خطوات للمشاركة بصورة بنَّاءة وبطريقة مطَّردة مع فريق الرصد، وفقاً للولاية الممنوحة له من المجلس. ولا يمكننا أن نظل في الموقع نفسه في السنة القادمة.

تساءل بعض أعضاء المجلس عن عدم تحرك المجلس بشأن الجزاءات ضد إريتريا. لقد اعترفنا بالتطورات الإيجابية في القرار. ورحَّبنا بالإفراج عن أربعة أسرى حرب جيبوتيين في آذار/مارس، ظلوا محتجَزين منذ عام ٢٠٠٨. واعترفنا بعدم كفاية الأدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب، وأعربنا عن عزمنا على استعراض التدابير المفروضة على إريتريا في غضون ستة أشهر. ولكن من دون تعاون إريتريا، امتثالا لقرارات المجلس، تبقى أيدينا مكبَّلة. وأعضاء المجلس الذين يأسفون لعدم التحرُّك بشأن نظام الجزاءات هذا، ينبغي أن ينظروا إلى مكان واحد – إريتريا.

إنَّ للقرار آثارا إقليمية. وبصفتنا القائمين على الصياغة، فقد اتخذنا خطوات مكثَّفة للتواصل مع جميع أصحاب المصلحة الإقليميين ذوي الصلة بحيث يمكننا موازنة آراء المجلس مع آراء المنطقة. لذا، فإنه من المخيِّب للآمال أنَّ بعض أعضاء المجلس رأوا أنهم لا يستطيعون دعمه على الرغم من تلك الجهود المكثَّفة.

السيد وُو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتابع الصين الحالة في القرن الأفريقي عن كثب، وهي ترحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية في الصومال في تعزيز العملية السياسية وإعادة البناء. ونُحيِّي الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة على المساهمة في مكافحة حركة الشباب الإرهابية.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة الصومال في جهوده لبناء الدولة. وندعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في جهودهما لتحقيق السلام والاستقرار سريعاً في القرن الأفريقي، وهو منطقة هامة جغرافياً حيث يؤثر السلام والاستقرار هناك تأثيرا مباشرا على مصالح بلدان المنطقة، التي يجب أن تعيش جنباً إلى جنب بوصفها جيراناً، ينتمون إلى جماعة مستقلة يربطها مستقبل مشترك ومصالح متشابكة. فهي جميعاً تواجه المهمة الهامة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مكاسب شعوبها، الأمر الذي سيقتضي إيجاد بيئة تنعم بالسلام والاستقرار. فالوئام يُفيد بلدان المنطقة، فيما تضر المواجهة بها.

وتأمل الصين بإخلاص أن تأخذ بلدان المنطقة في الحسبان الصورة الأوسع للسلام والاستقرار في القرن الأفريقي والمصالح الأساسية لشعوبها، وأن تعزز علاقات حسن الجوار وترسِّخ الوحدة والتعاون وتسوِّي خلافاتها عبْر الحوار والتشاور، وهي أمور تخدم المصالح المشتركة لجميع بلدان المنطقة.

إنَّ الجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة غير مؤاتية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وتأمل الصين أن يأخذ مجلس الأمن التغييرات الميدانية في الحسبان، ويُعيد النظر باستمرار في مضمون قراراته ذات الصلة، ويُجري تعديلات في الوقت المناسب. وتأمل الصين أيضاً أن يمتثل البلد المعني لمبدأ الحفاظ على علاقات ودية مع جيرانه وأن يصغي إلى شواغلهم المشروعة ويعتمد تدابير عملية لتحسين العلاقات

معهم بغية تحقيق الأمن المشترك والمنافع المتبادلة والتوصل إلى نتائج مُربِحة للجميع.

والصين مستعدة لمواصلة أداء دورها البنَّاء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اتخذ مجلس الأمن اليوم القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦)، القاضي بتجديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وأنغولا تدعم هذا الفريق وترحب بجهوده الدؤوبة للتواصل مع جميع الأطراف، والإسهام في تحسين الحالة الأمنية في المنطقة وفي امتثال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنظام الجزاءات المفروض على الصومال وإريتريا.

ومع ذلك، امتنعت أنغولا عن التصويت اليوم. ونود أن نبرز أسباب تصويتنا.

في ما يتعلق بالصومال، تسهم أنشطة فريق الرصد إسهاماً كبيراً في تحسين الحالة الأمنية في البلد، وفقاً للولاية الممنوحة له من المجلس. وعلى صعيد إريتريا، تجدر الإشارة إلى أنه، للسنة الثالثة على التوالي، لم يجد فريق الرصد أيَّ دليل على الدعم الإريتري لحركة الشباب الإرهابية الصومالية. وقد أثبت نظام الجزاءات أنه مثمر، ولكن يجب إلغاؤه عند زوال أسباب إنشائه. وينبغي القيام بذلك عبْر عملية، يواصل من خلالها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن الحالة ودعم جهود المجتمع الدولي لإحلال الاستقرار في القرن الأفريقي.

لقد تمَّ تقديم اقتراح بنَّاء لإعداد خريطة طريق تفضي إلى تعديل نظام الجزاءات، بالاستناد إلى شروط يوافق عليها مجلس الأمن. وكان من شأن هذا الاقتراح أن يشكل تشجيعاً إضافياً لحكومة إريتريا على مواصلة الانخراط مع المجتمع الدولي. ويؤسفنا جداً أن الاقتراح لم يحظَ بالاعتبار اللازم. وإننا نُحيط علماً بجهود القائم على الصياغة لتحقيق مزيد من التوازن في النص. ونأمل أن يسفر استمرار التواصل البنَّاء بين أعضاء مجلس الأمن في المستقبل عن الوحدة الضرورية بين جميع أعضائه.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) الذي يستهدف العديد من أخطر أسباب عدم الاستقرار في القرن الأفريقي ويكلف فريق الأمم المتحدة للرصد المعني بالصومال وإريتريا بمواصلة عمله حاسم الأهمية. إن تجديد تلك الولاية يجسد فهم مجلس الأمن لأن أنظمة الجزاءات تشكل جزءا هاما من استجابة المجتمع الدولي الشاملة للحالة في القرن الأفريقي.

أولاً، بالنسبة لإريتريا، أود أن أشير إلى أنه بينما تدعو إريتريا إلى رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، وهو ما نادى به العديد من أعضاء المجلس، فإن عدم انخراط إريتريا مع فريق الرصد التابع للأمم المتحدة – امتثالا لولاية صادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق – لا يشكل السبيل إلى رفع الجزاءات. إن إريتريا لم تقدم معلومات فيما يتعلق بدعمها للجماعات المسلحة الإقليمية. وفي حين أن فريق الرصد لم يجد أدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب، فإن من الصعب إثبات صحة تلك المعلومات لأنه لم يُسمح لفريق الصد بزيارة البلد منذ خمس سنوات. وبينما أفرجت إريتريا عن بعض أسرى الحرب الجيبوتيين، فإنها لم تقدم معلومات بشأن أي أسرى حرب متبقيين. وعدم التعاون هذا يجب أن يتغير إن أُريد للمجلس أن يتعامل بجد مع دعوات إريتريا إلى رفع الجزاءات.

وإذ أنتقل إلى الصومال، فخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الصومال الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر، أكد أعضاء المجلس على نطاق واسع أن الصومال قد انتقل من مرحلة

انهيار الدولة إلى بناء الدولة. واليوم، يقف الصومال أمام مفترق طرق حاسم لتدعيم مكاسبه السياسية والأمنية. ولذلك، أيدت الولايات المتحدة بقوة الصياغة الواردة في القرار التي تعبر عن التزام مجلس الأمن بالقضاء على كافة مصادر تمويل حركة الشباب، وهي جماعة تواصل مهاجمة المدنيين الأبرياء وتهدد السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة على السواء. ويدعم القرار أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تشكيل جيش محترف.

كما أننا ندعم هذا القرار نظراً لأنه يعترف بالعديد من أهداف الحكومة، بما في ذلك عزمها على التماس مزيد من الاعتراف والدعم الدوليين للجهود التي تبذلها للتصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الواسع النطاق في المياه الخاضعة لولاية الصومال الوطنية. وهو يوضح أيضا أن سوء إدارة الأموال العامة في الصومال سيقوض مصداقية الحوكمة والمكاسب التي تحققت في البلد وآفاق النمو في المستقبل في الصومال. ومن خلال دعم التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في القرار المتخذ اليوم، ستساعد الدول الأعضاء على تعزيز السلام والاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة بنطاقها الأوسع.

في الختام، إن الصوماليين يضعون الأساس لإقامة حكومة أكثر استقرارا وتمثيلا وشمولا. وتدعم الولايات المتحدة الصومال والمجتمع الدولي. ويجب على المجلس أن يظل منخرطا لكفالة بناء الصومال والمنطقة لمستقبل أكثر سلاما. ونشكر أعضاء المجلس على الانضمام إلينا في إرسال هذه الرسالة القوية اليوم.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شأننا شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، نود أن نرى سرعة إرساء السلام والاستقرار الوطيدين في الصومال وإريتريا وفي جميع ربوع القرن الأفريقي. ولكننا اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) للأسباب التالية:

لقد كان دعم إريتريا لحركة الشباب الإرهابية والنزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا من بين المعايير الرئيسية لفرض تدابير تقييدية على أسمرة في عام ٢٠٠٩. لكن منذ ذلك الحين تغيرت الحالة على أرض الواقع إلى حد كبير. وخلص فريق الرصد، في تقاريره لثلاث سنوات على التوالي، إلى أنه لا يوجد دليل على تقديم إريتريا المساعدة إلى حركة الشباب وأن النزاع الحدودي مع جيبوتي قد تمت تسويته من خلال وساطة قطر. أما الادعاءات بأن إريتريا تدعم كما يُزعم الجماعات المسلحة الإقليمية فهي غير مؤكدة. ولذلك، يبدو أن الأسباب التي أدت إلى فرض الجزاءات لم تعد قائمة ببساطة. و لم يأخذ نظام الجزاءات المفروض على إريتريا ذلك في الاعتبار، وظل على حاله. وفي ذلك الصدد، ربما يكون الوقت قد حان لوضع خريطة طريق لرفع الجزاءات المفروضة على إريتريا تدريجيا، كما اقترح عدد من الوفود أثناء العمل في إعداد القرار.

السيد أبو العطا (مصر): أود أن أشرح في عجالة الأسباب التي دفعت وفد بلدي للامتناع عن التصويت على القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) بشأن تجديد العقوبات المفروضة على الصومال وإريتريا وتجديد ولاية فريق الرصد.

كنا نود في هذا الصدد أن تأتي اللغة المستخدمة في القرار أكثر توازنا على ضوء ما أشار إليه تقرير فريق الرصد الدولي من عدم وجود أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب للعام الثالث على التوالي، وكذا ما شهدته الفترة الماضية من تطور إيجابي على صعيد قضية الأسرى الجيبوتيين. وذلك بما يتيح للمجلس التحرك في إطار محدد لمراجعة الجزاءات المفروضة على إريتريا، وفقا لمعايير واضحة تحفز إريتريا على التعاون البناء معه مقابل التزام واضح منها بالوفاء بما تضمنته قرارات المجلس ذات الصلة من متطلبات، على نحو يسهم في تعزيز

الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي ويضمن التعاطي مع كافة شواغل دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية وفي مقدمتها توفير معلومات بشأن مصير الجنود الجيبوتيين المفقودين في العمليات العسكرية.

هذا وأود التأكيد كذلك على أن امتناع مصر عن التصويت يتسق مع موقفنا الثابت من مسألة العقوبات التي يتعين التعامل معها ليس باعتبارها هدفا وغاية في حد ذاتها وإنما كإجراء اضطراري ووقتي، يتم اللجوء إليه في أضيق الظروف لتحقيق هدف سياسي. وإنه من غير المقبول أن تستمر العقوبات إلى ما لا نهاية دون أي أفق لرفعها. كما أنه من المهم أن يتسم نهجنا في التعاطي معها بالمرونة الكافية التي تسمح بمراجعتها، وفقا للمتغيرات على أرض الواقع.

وعلى الرغم مما بذلناه من جهود وتحلينا به من مرونة للتوصل إلى ما ننشده من توافق، فإن القرار الذي عُرض على المجلس اليوم لا يتضمن ما اقترحته بعض الدول الأعضاء ومنها وفد بلدي من أفكار تعكس التوجهات التي أشرت إليها في السابق. وبالتالي، فلم يكن باستطاعتنا التصويت بالموافقة.

هذا وفيما يتعلق بالصومال، فإن وفد بلدي يجدد أهمية الالتزام بنظام العقوبات الذي تضمنه القرار على نحو يمنع وصول السلاح إلى الجماعات الإرهابية ويحرمها من الموارد المادية والمالية بما يدعم جهود القضاء على الإرهاب ويعزز السلام والاستقرار في الصومال.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): امتنعت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن التصويت على القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) لأننا نعتقد أن الجزء الذي يشير إلى إريتريا، على النحو ما عُرض علينا، غير منصف.

وبصفة فنزويلا رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ما فتئنا نعمل عن كثب بشأن تلك المسألة لمدة سنتين تقريباً. وهذه هي المرة الأخيرة التي سنشارك بها في التصويت على هذا النص. ونحن مضطرون إلى القول بأن ما يجري في اللجنة مثال واضح آخر على الكيفية التي تبدو بها الجزاءات، بالنسبة لبعض الأعضاء الدائمين، غاية في حد ذاتها بدلاً من أن تكون آليات لحل المشاكل السياسية التي تنشأ.

فالجزاءات ينبغي أن تكون أداة سياسية لتحقيق هدف محدد. وينبغي ألا تصبح آلية تُستخدم لفرض العقاب الجماعي على البلد. وفي حالة إريتريا، ينبغي أن يكون للجزاءات خارطة طريق واضحة نحو اختتامها. ومن خلال الحفاظ على الجزاءات المطوّلة، كما نفعل حالياً، ليس هناك أي غرض سياسي عدا خدمة المصالح الوطنية لأعضاء المجلس أو الأوضاع الإقليمية التي، بوصفها مسائل ثنائية بين البلدان، لا يمكن معالجتها باعتبارها مسألة متعددة الأطراف نطبّق فيها الجزاءات واضعين في الأذهان هدفا محددا.

ويساورنا القلق من أن لجنة الجزاءات، في معظم الحالات، تستخدم آراء وملاحظات فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا حسب أهوائها. وفي بعض الحالات، عندما يقول الفريق إن هناك أمراً يتطلّب تطبيق الجزاءات، حتى بدون أدلة موضوعية، تقبل لجنة الجزاءات فوراً رأي الفريق على أنه صحيح، بدلاً من كونه رأياً تحتاج إلى النظر فيه بمزيد من الدقة قبل اتخاذ أي إجراء. ونعتقد أن الأمر على العكس من ذلك. فالفريق يقدم رأياً مهنياً – وإنني أغتنم هذه الفرصة لأنوّه بفريق الرصد وأعرب عن التقدير له – يشير إلى أنه يتعين علينا رفع الجزاءات المطبقة ضد إريتريا. ومع ذلك، لا يرغب القائم على الصياغة ولا بعض أعضاء لجنة الجزاءات في الاستجابة للتوصيات الصادرة عن فريق الرصد لأنهم يعتقدون أنها غير كافية. ويبدو أننا نتعامل بمعايير مزدوجة مع آراء فريق الرصد. نقبل آراءه في بعض الأحيان عندما يناسب بلدان القائمين على

الصياغة للإبقاء على الجزاءات ضد بلد ما، ولكن عندما يقدم رأياً يتعارض مع مصالح هذه البلدان، كما في حالة إريتريا، يُصبح هذا الرأي فجأة غير كاف.

وفي التقرير النهائي لفريق الرصد، كان واضحاً جداً في حالة إريتريا أنه وللسنة الثالثة على التوالي لم يكن هناك أي دليل على الإطلاق على أن إريتريا تتعاون مع حركة الشباب أو تقدم أي دعم لها. وذُكر بوضوح أنه لا يوجد دليل. وتلقت اللجنة دائماً معلومات تتصل بالمجموعات في مختلف بلدان المنطقة، ولكنها لا تأخذ هذه المعلومات في الاعتبار. وهذا هو أول عنصر بالغ الأهمية لفريق الرصد. ولست أدري ماذا نريد أن نتلقى من فريق الرصد غير ذلك، ولكن يبدو من الواضح أنه لا يوجد أي تعاون بين حركة الشباب وإريتريا، التي هي السبب الأصلي للجزاءات.

وعلاوة على ذلك، أشدنا في تقريرنا النهائي بالتعاون دولة قطر. وهنا نود أن نشكر الممثلة الدائمة لقطر، السفيرة آل ثاني، لما بذلته من جهود للوساطة بين جيبوتي وإريتريا من أجل حل مسألة النزاع على الحدود، التي هي في اتفاق موقّع بين البلدين، وكذلك على تحقيق الإفراج عن أسرى الحرب، الأمر الذي نرحب به. وكان هذا تطوراً إيجابياً في اللجنة. ووعدت سفيرة قطر بأن تواصل قطر التوسط بفعالية وبصورة مباشرة على نحو مستمر مع تلك البلدان. هذه العناصر كانت لتكفي في أي وضع طبيعي، ليس لرفع الجزاءات لأن ذلك سيحتاج إلى خريطة طريق ولكن على الأقل لإنشاء آلية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الجزاءات بعد التقييم.

وقد كنا شديدي القلق وقد أعربنا دائماً عن تلك الشواغل في المناقشات بشأن منهجية فريق الرصد والشفافية. فما هي خريطة الطريق التي تكفل أن يتمكن بلد ما من رفع نظام الجزاءات ضده؟ إننا لا نسعى هنا إلا إلى الخروج بآلية. قدم وفد الصين اقتراحاً هاماً للغاية أرسى إطاراً زمنياً يمكننا من خلاله العمل نحو رفع الجزاءات ضد إريتريا. ونعتقد أنه ينبغي لنا رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا إذا استطعنا وضع خريطة طريق. وقد حشد اقتراح الصين دعم البلدان الخمسة، الأمر الذي يمثل مؤشرا هاما. ويبدو أن القائم على الصياغة يعتقد بأن الاقتراح غير مناسب وأنه ليس هناك سبب كافٍ للقيام بذلك، وبالتالي لم يحصل اعتماد ذلك الاقتراح المتوازن.

وعلى الرغم من أن المشروع لم يعتمد، فقد كان على الأقل بداية خطوات في الاتجاه الصحيح. وهذا هو السبب في أننا قررنا الامتناع عن التصويت على القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦). وإلى أن يكون هناك شيء جديد يعطينا مبرراً للاعتقاد بأنه يمكننا تخليص أنفسنا من الحالة فلا يمكننا تقديم دعمنا. ونحن نأسف للحالة ولا نرى كيف يمكن حل المسائل المطروحة في إطار ولاية لجنة الجزاءات. لقد قلنا دائماً إنه لا بدّ من أن يكون للجان الجزاءات هدف سياسي فوري. ولا يمكن أن تستخدم دائماً طريقة لتطبيق العقاب الجماعي.

ويبدو أن من غير المهم في اتخاذ القرار أو في اللجنة ما تقوم به إريتريا من خطوات إيجابية إلى الأمام أو تقرير فريق الرصد. وهذا غير منطقي – الاجتماعات والمبادرات وهلم جراً. وفي نهاية المطاف، يتوقّف القرار على واحد أو عدد قليل من الأعضاء الدائمين. وذلك شيء نحتاج إلى مراجعته.

وفيما يخص مسألة الصومال وإريتريا، نؤيد عناصر القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) لأننا نعتقد أن الصومال ما زالت بحاجة إلى كل الدعم من لجنة الجزاءات لكي تواجه تحدياتها المقبلة. وفي حالة إريتريا، يبدو لنا أن لجنة الجزاءات ومجلس الأمن يجب أن يبديا مرونة وقدرة سياسية كافيتين لفهم أن الحالة في القرن الأفريقي تتغير بسرعة وأن هناك أخطاراً هائلة تواجه المنطقة بأسرها. إن الخطر الأساسي في هذا المجال هو خطر توسع الإرهاب. وهذا ليس مجرد تهديد للقرن الأفريقي. إنه خطر

أيضاً على بلدان الشمال والشرق الأوسط. وندعو المجلس إلى الشروع بصورة بناءة في حل هذا النوع من المسائل وكفالة ألا تصبح التقارير أو أعمال لجان الجزاءات مجرد روتين. وفي نهاية المطاف، لن تطبّق سوى إرادة واحد أو اثنين من الأعضاء الدائمين.

وهذا يشير إلى الهزيمة لأنه يعني أن القائم على الصياغة لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء بشأن الموضوع. إننا لم نصوت معارضين للقرار لأن هناك حالة إقليمية قائمة يجب حلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك إشارة طفيفة – رغم أهميتها – إلى مسألة تقييم رفع الجزاءات.

كما أود أن أشيد هنا بذكرى السفير جرما أسمروم تسفاي – وهو صديق عزيز وسفير مثل مصالح بلده تمثيلا جيدا – والذي توفي للأسف دون أن يرى بلده وقد تحرر من مسألة سببت له الكثير من القلق. وأعرب، مرة أخرى، عن تعازينا لوفد إريتريا وأوجه نداء لصالح جميع بلدان أفريقيا حتى تتمكن القارة من الحصول على مزيد من الدعم الملموس من مجلس الأمن لحل مشاكلها. إن ٧٠ في المائة من لجان الجزاءات مُشكلة ضد بلدان أفريقية. وفي معظم الحالات، تكون الدول الاستعمارية السابقة هي التي تترأس لجان الجزاءات تلك ضد أفريقيا. وينبغي أن نفكر في ذلك. وسنواصل نحن، في أمريكا اللاتينية والجنوبية، العمل في حدود قدراتنا لإيجاد حلول سياسية لجميع النزاعات الرهيبة التي تعاني منها هذه البلدان الشقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد جيورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على منح وفد بلدي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. كما أود أن أهنئ السنغال على تولي رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

تعتقد إريتريا أن مجلس الأمن قد ظلم شعب إريتريا، مرة أخرى، ظلما شديدا بتمديد الجزاءات غير المبررة. فليس هناك أي سبب للإبقاء على الجزاءات ضد إريتريا، إذ ثبت منذ أمد بعيد أن مبررات فرضها لم يعد لها وجود، الأمر الذي أكده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. فقد أكد فريق الرصد، في أربعة من تقاريره بما في ذلك خلال ولايته الحالية، أنه ليس هناك أي دليل على دعم إريتريا لحركة الشباب في الصومال.

وفيما يتعلق بجيبوتي، لا تزال إريتريا ملتزمة بوساطة دولة قطر، والتي أدت إلى الإفراج عن جميع أسرى الحرب الجيبوتيين في آذار/مارس الماضي. ويوضح تقرير فريق الرصد بجلاء (انظر S/2016/920) أن جميع من تحاور معهم تحدثوا عن سبعة أسرى حرب فقط في إريتريا، وجميعهم قد عُرف مصيرهم. وأكدت إريتريا، من جانبها، أنه لم يتبق لديها أي أسير جيبوتي. وفي ضوء تقارير فريق الرصد والتطورات الخطيرة في المنطقة، يتحتم على مجلس الأمن أن يرفع دون مزيد من التأخير الجزاءات الجائرة والمجحفة المفروضة على إريتريا والتي تؤدي إلى نتائج عكسية.

إن إريتريا تدرك تماما أن بعض أعضاء المجلس لجأوا، نظرا لعجزهم عن إيجاد أي حجة موضوعية لمواصلة الجزاءات، إلى مسائل إجرائية، ومنها على وجه الخصوص عجز فريق الرصد عن زيارة إريتريا. والحق يقال، إن ذلك ليس السبب الحقيقي لتصميمهم على الإبقاء على الجزاءات. وفي الواقع، صرح بعضهم بوضوح بأنه حتى لو كان الفريق قد زار إريتريا، فإنهم ما كانوا ليؤيدوا رفع الجزاءات.

والجزاءات، التي ظلت مفروضة طوال السنوات السبع الماضية، لا تضر بإريتريا فحسب، بل أيضا بمنطقة القرن الأفريقي. فهي تشجع على اتباع نُهج المحصلة الصفرية وتشيع شعورا بالإفلات من العقاب لدى بعض البلدان وتمنحها الجرأة على انتهاك القانون الدولي، فضلا عن تحميل أطراف خارجية

المسؤولية عن مشاكلها بدلا من التعاون مع جيرانها للتصدي للتحديات الخطيرة للسلم والأمن الإقليميين. وللأسف، أضاع مجلس الأمن مرة أخرى – بإبقائه على الجزاءات المفروضة على إريتريا – فرصة للإسهام على نحو إيجابي في السلام والاستقرار والصداقة على الصعيد الإقليمي. وستواصل إريتريا، من جانبها، تقديم إسهامها الإيجابي في السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

في الختام، تعبر إريتريا عن خالص شكرها للوفود التي دعت إلى الرفع الفوري للجزاءات ولتلك التي نأت بنفسها عن قرار اليوم ٢٣١٧ (٢٠١٦) الظالم وغير المبرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تعرب جيبوتي عن امتنانها العميق لأعضاء المجلس على هذه الفرصة لعرض وجهة نظر جيبوتي بشأن حالة الوساطة بين جيبوتي وإريتريا ولاستعراض بعض التطورات السلبية الأخيرة التي تشكل انتهاكا لمطالبة مجلس الأمن المتكررة بأن تكف إريتريا عن تسليح وتدريب وتجهيز المجموعات المسلحة، بما في ذلك حركة الشباب.

تجد جيبوتي نفسها مضطرة لتقديم هذا الإسهام اليوم لأن إريتريا دأبت في معظم الأحيان على تقديم روايات مضللة ومخادعة عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الوساطة لعام ٢٠١٠، الذي وقعته جيبوتي وقطر، في محاولة غير مقنعة لتبرير الدعوة إلى إلغاء الجزاءات المفروضة على إريتريا بموجب القرارات ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) و ٢٠٤٤ (٢٠١٢) والقرار ٢٣١٧ (٢٠١٦)، الذي اتخذ للتو اليوم.

وفي مختلف المحافل، كثيرا ما تصور إريتريا النزاع الحدودي مع جيبوتي بطريقة خبيثة بوصفه إحدى الذرائع التي بررت فرض الجزاءات وتستشهد باتفاق الوساطة الموقع في ١٠ حزيران/يونيه، والذي يسره صاحب السمو أمير قطر، كأساس مزعوم لإلغاء الجزاءات. ولكن ليس من قبيل المبالغة القول بأن تأكيد إريتريا على التزامها الكامل بعملية الوساطة القطرية ما هو إلا مقولة غير صادقة ولا تثبتها الوقائع.

ففيما يتعلق بأسرى الحرب، يتضمن اتفاق الوساطة حكما واحدا يقضي بأن تقدم كل دولة على وجه السرعة قائمة بأسماء وأرقام هويات جميع أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المفقودين المحتجزين لديها. وقد فعلت جيبوتي ذلك. وانقضت ست سنوات تقريبا ولا تزال إريتريا ترفض تقديم القائمة أو تحديد مصير بقية الجيبوتيين المحتجزين لديها في الحبس الانفرادي في ظل أكثر الظروف إذلالا ولاإنسانية خلال السنوات الثماني الماضية. وكانت جيبوتي تأمل في أن يكون إطلاق سراح أربعة من أسرى الحرب في وقت سابق من هذا العام مؤشرا لتحول جذري عن الممارسات السابقة وأنه سيدفع دولة إريتريا إلى تغيير سلوكها. فالإنكار والتشويش والمماطلة من مخلفات الماضي. وقد رحب الأمين العام، بل المجتمع الدولي ككل، بذلك التطور الإيجابي وأعرب عن أمله في أن يتم إحراز تقدم ملموس – غير أن هذا الأمل تلاشى بسرعة.

فقد واصلت إريتريا – بدلا من الوفاء بالتزاماتها وواجباتها الدولية – القيام بأنشطة تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة والتحريض على الاضطرابات العنيفة في جيبوتي، على النحو الموثق في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر S/2016/920)، بل إنها كذلك زودت حركة الشباب في الصومال بذخائر وأسلحة. وقدمنا الأدلة على ذلك إلى فريق الرصد وأعضاء مجلس الأمن، ونحن على استعداد لتقديم

معلومات إضافية. إن ذلك يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ويتناقض مع جهودنا الجماعية. وهو أمر يبرر تعزيز الجزاءات، لا إلغاءها.

وأجرى مجلس الأمن، في آخر مناقشة مفتوحة له (انظر S/PV.7802)، تحليلا دقيقا لحجم التهديدات التي تشكلها الهجمات غير النمطية من جانب الإرهابيين والجماعات المسلحة الأخرى والتي تستهدف حفظة السلام. ومرة أخرى، فقدت جيبوتي جنودا في الآونة الأخيرة نتيجة لهذه الهجمات في الصومال. ولكننا، بطبيعة الحال، سنواصل دعم أشقائنا وشقيقاتنا في الصومال في هذه المرحلة الحاسمة من العملية السياسية.

إننا جميعا نواجه أولويات متضاربة كبلدان نامية. ويتساءل المرء عن الأسباب التي تدفع بلدا ناميا، يواجه العديد من التحديات، لتحويل تمويل ثمين موجه إلى جهوده الإنمائية للقيام بأنشطة ترمي إلى تقويض السلام في المنطقة.

في الختام، أشكر أعضاء مجلس الأمن على يقظتهم المستمرة ودعمهم المتواصل للأهداف المشروعة التي تسعى جيبوتي إلى تحقيقها، ولا سيما تسوية النزاع الحدودي مع إريتريا وإطلاق سراح جميع أسرى الحرب الـ ١٣.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.